

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
وأيده

المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية

"رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي
الجديد"

الأرضية التأطيرية

تنفيذا للتوجيه الملكي السامي لمجلس المستشارين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية على نحو دوري ومنتظم لاسيما وأن العدالة الاجتماعية تعد مبنغى بنيوي يُعتمد في تحقيقه على التراكم الإيجابي والتقييم المستمر، واستمرارا كذلك لاحتضانه الحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، ينظم مجلس المستشارين المنتدى البرلماني الثالث للعدالة الاجتماعية تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد".

وجدير بالذكر أن التفكير الجماعي والتشاركي في معالم النموذج التنموي المغربي قد شكل تمرينا مستمرا في محطات أساسية، ومن زوايا مختلفة، يمكن التذكير بمنتجاتها الأكثر دلالة كما يلي:

● توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق برهانات المستقبل الخمس¹ في إطار السيناريو المأمول في أفق "السير نحو 2025"؛

● التوصيات الواردة في الآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا سيما منها الرأي بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة (2015)، وبشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2013)، وبشأن الولوج المنصف والمعمم إلى الخدمات الصحية (2013)، وبشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2012)، والميثاق الاجتماعي الجديد (2011)، وتشغيل الشباب (2011)، والاقتصاد الأخضر (2012)، والنظام الضريبي المغربي (2012)، وتدبير وتنمية الكفاءات البشرية (2013)، والتكوين مدى الحياة (2013)، وتجانس السياسات القطاعية (2014)، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2015)، وإدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية (2015)، ومتطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية (2016)، والمسؤولية المجتمعية للمنظمات (2016)، وتنمية العالم القروي (2017)، وتغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة (2017)؛

● التوصيات الواردة في التقارير ذات الطبيعة الاستراتيجية التي همت التفكير في النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج وعابر للقطاعات كتقريبي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 (2016)، وحول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2013)، وتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية (2010)، وتقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (2016)؛

● الاتجاهات الواردة في عدد من الدراسات الاستشرافية والتشخيصية، كالدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بشأن أفق المغرب 2030 (2011). وكذا نتائج تشخيص تطور النموذج التنموي المغربي- التشخيص المتعدد الأبعاد- الذي سهر على إنجازه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون

¹ - تتمثل هذه الرهانات في: توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية؛ ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامنيات والتغلب على الفقر؛ استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة بهدف للتنموقع الجهوي.

والتنمية الاقتصادية بتنسيق من طرف مصالح رئيس الحكومة، وبمشاركة العديد من الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من القطاعين العام والخاص؛

وقد حددت الخطب والرسائل الملكية، بوصفها وثائق مرجعية للسياسات العمومية، المعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي، خاصة ما جاء في نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، في 16 نونبر 2017، والخطاب الملكي السامي في 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017.

ويتضح من تحليل الخطب والرسائل الملكية المشار إليها، أن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعالية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويترابط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقية والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي "تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني" المذكور.

ويقوم هذا النموذج أيضا على الطابع الدامج *inclusif*، وعلى المساواة بين الجنسين، وعلى إيلاء الأولوية القصوى للطبقة الوسطى والفتات الهشة (الأشخاص ذوي القدرات المحدودة) وللدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل و" إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة".

كما يتعين على النموذج التنموي المأمول أن يجعل من التربية وتكوين الرأسمال البشري أساسه وأن يضع إصلاح المدرسة في مركز اهتمامه، وإذا كان كل نمو منصف وتنمية مستدامة يمران عبر الحد من الفوارق وضمان العدالة الاجتماعية، فإن كل عدالة اجتماعية تبدأ وتمر عبر التربية، التي يجب أن تحول دون إعادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصب كل جهودها لاستدراك هذه الفوارق ولتجاوزها ولإيقاف مسلسل التفاوتات الاجتماعية التي تتفاقم بفعل الفوارق المدرسية، وكذا من خلال مدرسة تضمن تعليما وتكوينا ذي جودة عالية للجميع، دون أي تمييز كيفما كان نوعه، من أجل الرفع الكمي والنوعي للرأسمال البشري بوصفه الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة والمنصفة.

ويتأسس النموذج التنموي من زاوية الاقتصاد، لا محالة، على القطع مع المقاربات المعتمدة في مجال التصنيع والاستثمار، وذلك اعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به الصناعة والنسيج الاقتصادي إجمالا في خلق الثروة وفي خلق مناصب الشغل.

ويتسم النموذج المذكور بالطابع المندمج، وبالمقاربة التشاركية في إعادة بنائه، كما أنه يتأسس على رؤية منهجية موضوعية وواقعية، مع الدعوة المفتوحة لـ "اعتماد حلول مبتكرة وشجاعة".

ومن الشروط المنهجية القبلية لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، تفعيل الجهوية المتقدمة، بموازاة مع مسار اعتماد "ميثاق متقدم لللاتمركز الإداري" وتطبيقه، و"تغيير العقليات"، وضرورة "توفر الإدارة على أفضل الأطر" وكذا ضرورة "اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام"، والاستحضار المستمر لـ "روح المسؤولية، والالتزام الوطني".

إن المعالم والخصائص الأساسية للنموذج التنموي المغربي قيد البناء، كما تم تحديدها انطلاقاً من الخطب والرسائل الملكية، تركز على طبيعة الالتزام الإيجابي للدولة بالعمل على "تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية" المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 35 من الدستور، على ضوء اختيار العدالة الاجتماعية كأحدى دعائم المجتمع المتضامن، المحددة عناصره في تصدير الدستور الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

كما أن المعالم والخصائص المذكورة تتطابق تمام التطابق مع المرجعية الأممية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية، لا سيما خطة التنمية المستدامة² لعام 2030 المعنونة "تحويل عالمنا"، وكذا أراضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة كما أقرها مؤتمر العمل الدولي³ (ILC.101/IV/1).

وهكذا يتضح أيضاً أن مسار إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي تجاوز مرحلة التشخيصات، وأنه ينحو، عبر تفكير جماعي وتشاركي يشارك فيه الفاعلون المؤسسيون والمدنيون، إلى بلورة إطار له تتوفر فيه مقومات الاستدامة، نموذج قادر على خلق الثروة والشغل وقادر على توفير العدالة الاجتماعية والمجالية على حد سواء.

من هذا المنطلق، يجد تخصيص النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية لموضوع التفكير في إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي كامل وجاهته ومشروعيته، بالنظر إلى الدينامية المجتمعية والحركات المطالبة التي يعرفها المغرب والتي ترفع شعار العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة؛ وكذا التقاطع مع مسار الجهوية المتقدمة التي وصلت التجربة الأولى منها نصف ولايتها، مع الآمال المعلقة عليها في تحقيق تنمية مندمجة فعالة ومستدامة بين مختلف المجالات الترابية وبما يمكن من التقائية السياسات

²⁰ A/RES/70/1

³ ILC.101/IV/1

العمومية على المستوى الترابي ويتيح استفادة المواطنين والمواطنات من الولوج إلى مختلف الخدمات الأساسية بشكل منصف وعادل.

ويتوخى المنتدى البرلماني الثالث للعدالة الاجتماعية، البناء على التراكم الإيجابي واستثمار مخرجات النسختين الأولى والثانية للمنتدى إلى جانب التوصيات المنبثقة عن الدراسات المنجزة من طرف المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الثروة الإجمالية لبلادنا خلال الفترة ما بين سنة 1999 وسنة 2013، وذلك بهدف تعزيز دينامية التفكير الجماعي في مقومات ومرتكزات النموذج التنموي لمغرب الغد، تفاعلا مع الدعوة الملكية السامية الموجهة للحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، في "أفق بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة"، وكذا الانكباب على دراسة التوصيات البناءة والعمل على تفعيلها، ومنها:

- ضمان تنمية متوازنة ومنصفة، تضمن الكرامة للجميع وتوفير الدخل وفرص الشغل، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار؛

- ضمان ولوج الساكنة إلى خدمات صحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

- جعل المدرسة ركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية الاجتماعية من خلال توفير تعليم جيد يساهم في الارتقاء الاجتماعي، مع الاسترشاد بالرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015 - 2030؛

- وضع السياسات العمومية من منظور المدى البعيد لضمان نجاعتها، وضرورة ملاءمتها لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة؛

- إحداث رؤية استراتيجية من أجل تنمية مدمجة ومستدامة والتي تحدد محاور النموذج التنموي الجديد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلاد، ويتوجب أن يكون هذا النموذج موجها نحو تنمية قوية ومستدامة، مدمجة اقتصاديا ومنصفة اجتماعيا ومرتكزة على برمجة استراتيجية؛

- انخراط المواطنين في المعايير الاجتماعية؛

- إرساء العلاقات المؤسساتية على مبدأ التعاقد؛

- ضمان فعالية حقوق الإنسان والجيل الجديد لحقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية، والحقوق الفئوية (الأطفال المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة)؛

- ضمان المساواة بين النساء والرجال؛
- خلق آليات دعم الدولة للجماعات الترابية وكذا آليات التضامن بين هذه الجماعات من أجل ضمان ولوج منصف وعادل للخدمات الاجتماعية وتحسين تكافؤ الفرص فيما يخص الصحة والتعليم والحركية والشغل والبنيات التحتية.
- بناء أسس إدارة ناجعة، تكون في خدمة المواطنين والصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية؛
- إرساء قضاء منصف وفعال.

ويطرح الموضوع الذي اختير لهذه الدورة (رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد) إشكاليات عديدة وأسئلة عميقة، منها ما يرتبط بوظائف وأدوار الدولة اليوم، وما إذا كانت الحاجة قائمة لإعادة التفكير في وظائفها ببلادنا وحجم وكيفية وأشكال تدخلها؟ ومنها ما يتعلق إجمالاً بالمخاطر والاختلالات ذات الطابع الماكرو اقتصادي وأساساً ما يرتبط بموقع قطاع الصناعة ضمن بنية الاقتصاد الوطني ورهانات الرفع من قيمة مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام بما يطابق أو يقترب الى المعايير المتعارف عليها عالمياً بالنسبة للدول الصاعدة. وهناك صنف ثالث من الأسئلة يرتبط بالنموذج الاقتصادي في أبعاده الميكرو اقتصادية، ومنه أيضاً سؤال أساسي وجوهري، يتعلق بسؤال التمويل وإشكاليات تمويل المقاولات والتجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى أسئلة أخرى جوهرية متعلق بمدخل تئمين أدوار الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسساتي في النمو الاقتصادي وإنتاج الثروة الاجمالية، وأسئلة أخرى مرتبطة بتجاوز الاختلالات المتعددة لهذا النموذج التنموي في ميدان الابتكار والبحث العلمي بوصف كونها رافعة لا غنى عنها لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتبط أيضاً بهذه الأسئلة، تحديات عملية أخرى تتعلق بكيفية استثمار نافذة الفرص التي تتيحها آليات الديمقراطية التشاركية المحدثة بمقتضى الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية من أجل إعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، بوصف ذلك شرطاً ضرورياً لضمان الطابع الدامج (inclusif) للنموذج التنموي المغربي قيد البناء.

وغني عن التذكير، أن مجلس المستشارين إذ يشير الى بعض ما يطرحه موضوع المنتدى من إشكاليات وأسئلة متعددة ومتشابهة، وهي أمثلة فقط من جملة قضايا كثيرة ومتشعبة، فإنه لا يتوقع أن تقضي مداوات المنتدى إلى صياغة أجوبة نهائية بشأنها، وإنما إلى تعزيز وإثراء دينامية التفكير الجماعي بشأنها وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها، على أمل أن يفضي إلى صياغة وبلورة معالم براديجم نموذج تنموي جديد من زاوية أسئلة ومتطلبات العدالة في أبعادها الاجتماعية والمجالية.

ويهم مجلس المستشارين أن يثير انتباه القارئ الى أن فهم واستيعاب المنطق المحدد للاختيارات الموضوعاتية التي يعكسها برنامج المنتدى لا يمكن أن يستقيم دون استحضار الرؤية المتضمنة في " الورقة المنهجية التنفيذية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية" التي أعدها واعتمدها مكتبه المسير، لا سيما ما يرتبط بمنهجية التعاطي مع قائمة القضايا ذات الطابع الأولوي والتي يفترض أن يواصل المجلس، بمعية شركائه المؤسساتيين، الاشتغال عليها وفق المنهجية والجدولة الزمنية المشار إليهما في الوثيقة⁴.

غير أنه في مناسبة ثمينة كالتى يتيحها المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، فإنه لا مناص من مسائلة الجيل الجديد من السياسات العمومية الوطنية والترايبية المتعلقة بمحاربة الهشاشة والفقر في ضوء التجارب العالمية الرائدة ولكن أيضا في ارتباط بالأجندات الأومية ذات الصلة⁵.

وفاء للمنهجية التي اعتمدها مجلس المستشارين في كل الملتقيات والمنتديات التي نظمها والمتمثلة في صياغة المخرجات فإن إحدى أهداف النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، تتجلى في تقديم توصيات ومقترحات عملية بشأن النموذج التنموي الجديد من مدخلي العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين مؤسساتيين وسياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين وخبراء، في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

1. العدالة الاجتماعية والمجالية في قلب النموذج التنموي: رؤى وتجارب متقاطعة؛
2. النهوض بالاستثمار والتسريع الصناعي وتحقيق التقائية الاستراتيجية القطاعية، ورهان التنمية المدمجة والمستدامة؛
3. مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، وألوية إقامة عقد اجتماعي جديد من أجل صعود مجتمعي منصف ومستدام؛
4. التنمية الجهوية والحكامة الترايبية: رافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومرتكز أساسي للنموذج التنموي الجديد.

⁴ الورقة المنهجية التنفيذية لمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

⁵ أجندة أهداف التنمية المستدامة؛ أجندة أرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة؛ أجندة العدالة المناخية؛ الأجندة الأومية قيد الاعداد بشأن الدخل الأدنى الشامل.